

الاقتصاد التركي يواصل الانهيار منذ عام 2008

قائلة إن الاقتصاد يمكن أن يقف الآن على قدميه من تلقاء نفسه. وقال الرئيس رجب طيب أردوغان مرارا وتكرارا طيلة السنوات القليلة الماضية إن بلاده لن تعود أبدا إلى الأيام، التي لم تكن فيها سياساتها الاقتصادية مستقلة تماما. وعلى الرغم من أن تركيا شهدت نموا اقتصاديا قويا في عامي 2010 و2011 بواقع 8.8 بالمئة، فقد كان اقتصادها في وضع أفضل في عام 2008 مما هو عليه الآن. ورغم الأزمة المالية العالمية، التي لم تتجاوز تركيا، كانت حصة البلاد في الاقتصاد العالمي أعلى بكثير من حصتها في سكان العالم، لكن بعد ذلك ظل الأداء النسبي لتركيا في تراجع مستمر منذ ذلك الحين. لقد ظل نصيب الفرد التركي من الناتج المحلي الإجمالي ثابتا أيضا في الفترة بين عامي 2008 و2019.

إيسار كاراكاش
كاتب في موقع
أحوال تركية

إذا تمعن الملاحظ بشكل دقيق في أداء تركيا الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة مقارنة بالدول الأخرى، فسيؤكد بأنه ظل رابعا منذ العام 2008. كان رئيس الوزراء والرئيس الراحل سليمان ديميريل يود القول في العقود الأخيرة من القرن الماضي "لم تكن حتى نستطيع إنتاج دبوس.. نحن الآن ننتج سيارات". أولئك الذين ردوا بسؤالهم عن الدول الأخرى التي كانت تنتج عندما لم يكن بإمكان تركيا إنتاج دببوس، ما الذي يصنعونه الآن، سوف تتأكد شكوكهم في تركيا اليوم. يمثل سكان تركيا البالغ عددهم 82 مليون نسمة 1.05 بالمئة من سكان العالم البالغ عددهم 7.8 مليار نسمة. وتشير أحدث أرقام البنك الدولي إلى أن الناتج المحلي الإجمالي العالمي يبلغ 86 تريليون دولار، في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي لتركيا العام الماضي حوالي 770 مليار دولار، أو 0.89 بالمئة من الاقتصاد العالمي.

ومن ثم، فإن تركيا لا تقدم نصيبا عادلا على الصعيد الاقتصادي، ومن ناحية أخرى تمثل اليونان 0.14 بالمئة من سكان العالم، ولكن حتى في ظل خروجها من أزمة مالية حادة، فإنها تنتج 0.25 بالمئة من الاقتصاد العالمي. عندما وصل حزب العدالة والتنمية في تركيا إلى السلطة في عام 2002، كانت تركيا تمثل 1.03 بالمئة من سكان العالم وكان الناتج المحلي الإجمالي للبلاد يمثل 0.7 بالمئة من اقتصاد العالم. لقد شهد الاقتصاد التركي نموا كبيرا تحت حكم حزب العدالة والتنمية، حيث ظلت حصة تركيا من سكان العالم ثابتة تقريبا، في حين زادت مساهمتها في الاقتصاد العالمي إلى 0.89 بالمئة من 0.7 بالمئة في عام 2008.

لكن مقارنة الوقت الراهن بما كان عليه الأمر قبل 11 عاما تعطي صورة مختلفة. ففي عام 2008، كانت حصة تركيا من سكان العالم 1.04 بالمئة وحصتها في الاقتصاد العالمي 1.2 بالمئة. كانت تركيا حينها لا تزال تنفذ إصلاحات لمحاولة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وانتهى اتفاق لاعتمادات الدعم مع صندوق النقد الدولي في مايو من ذلك العام. ولكن الحكومة تباطت في المحادثات لتجديد اتفاق صندوق النقد

اتفاق لربط العراق كهربائيا بالشبكة الخليجية

ضغوط واشنطن تدفع لإيجاد بدائل لإمدادات إيران



ضوء في نهاية النفق الطويل

وأعدت لنقل الطاقة الكهربائية مع دول الإقليم". وأضاف أن شركة ماس العراقية وقعت أمس عقدا مع شركة جنرال إلكتريك الأميركية لتوسيع طاقة محطة كهرباء بسماية قرب بغداد لتصل إلى 4.5 غيغاواط وتصبح بذلك أكبر محطة لإنتاج الطاقة الكهربائية في العراق. وأكد الخطيب أن الحكومة العراقية ماضية بحل أزمة الطاقة الكهربائية من خلال التعاقد مع شركات عالمية رصينة أوروبية وأميركية وصينية والتي سبى بعضها النور في العام المقبل. ويجتمع حاليا في بغداد العشرات من ممثلي الشركات المتخصصة في مجال النفط والطاقة في إطار منتدى العراق الخامس للطاقة بمشاركة كبرى الشركات العالمية، وأسفر عن توقيع عدة اتفاقيات لتطوير الكهرباء في العراق. ومن بين الاتفاقات توقيع عقد مع تحالف شركتي سيمينز وأوراسكوم المصرية، لإعادة بناء وتأهيل محطتي كهرباء بجي الغازية الأولى والثانية شمال البلاد، بقيمة 1.32 مليار دولار. ويذكر بيان لوزارة الكهرباء أن العقد يهدف إلى إعادة بناء وتأهيل المحطتين،

دخلت جهود العراق لمعالجة أزمة الكهرباء مرحلة جديدة أسس بتوقيع اتفاقية الربط الكهربائي مع الشبكة الخليجية وعقد مع شركة جنرال إلكتريك الأميركية لتطوير أكبر محطة في البلاد، إضافة إلى عقد مع تحالف سيمينز الألمانية وأوراسكوم المصرية لإعادة بناء محطة بجي.

بغداد - أعلن وزير الكهرباء العراقي لؤي الخطيب أمس عن توقيع اتفاقية إطارية مع مجلس التعاون الخليجي للربط الكهربائي مع الشبكة الخليجية، في وقت تتصاعد فيه ضغوط واشنطن للتحلي عن الإمدادات الإيرانية. وأوضح لؤي بعد توقيعها للاتفاقية مع أحمد إبراهيم رئيس هيئة الربط الخليجي على هامش مؤتمر الطاقة في بغداد، أن الاتفاقية ستسمح في مرحلة أولى باستيراد الكهرباء من الشبكة الخليجية لتلبية حاجة جنوب البصرة.

وقال الخطيب إن "اتفاقية الإطارية الاستراتيجية تنص على استيراد 500 ميغاواط من الطاقة الكهربائية لمناطق جنوب مدينة البصرة اعتبارا من الصيف المقبل كمرحلة أولى، ويمكن تطويرها مستقبلا لتشمل مناطق وسط وشمال العراق". ويأتي ذلك مع قرب انتهاء التمديد الأخير لإغفاء العراق من العقوبات الأميركية على إيران، التي تشير تكهنات



وأكد الوزير العراقي أن المشروع ليس بديلا عن خطوات بلاده مع السعودية والأردن وتركيا لإقامة مشاريع مشتركة لسد النقص في الكهرباء، وأن هذه المشاريع بالمجمل ستجعل العراق سوفا

نفوذ أبل وفيسبوك وأمازون وغوغل تحت مجهر واشنطن

وكانت وزارة العدل الأميركية قد أعلنت في يوليو الماضي أنها تقوم بتحقيق موسع حول احتمال قيام كبرى شركات التكنولوجيا الأميركية "متخرطة في سلوك غير تنافسي في السوق".



جيري نادر هناك أدلة متزايدة على أن شركات التكنولوجيا لم تحترم المنافسة

وتشير التقديرات والبيانات إلى أن شركات مثل غوغل وفيسبوك تحقق عائدات بالمليارات من الدولارات من خلال الإعلانات في بعض الدول لكنها لم تكن تدفع أي ضرائب تذكر بسبب وجود مقراتها في دول أخرى أو ملاذات ضريبية بعيدة عن تلك الأسواق. وتتهم العديد من الدول بما فيها الاتحاد الأوروبي بوضع تشريعات لمطاردة شركات التكنولوجيا لدفع نسبة عادلة من الضرائب في البلدان التي يمكن مستخدمي أيفون تعيين تطبيقات غير تابعة لشركة أبل كتطبيقات افتراضية.

كما أن فيسبوك مطالبة بتقديم كافة الاتصالات المتعلقة باستجواباتها على تطبيقات واتساب وإنستغرام وأونافو، بالإضافة إلى قراراتها بشأن دمج إنستغرام وواتساب ومسنجر.

وقامت بها تلك الشركات في السنوات الأخيرة. وخلال العقد الماضي، تمكنت أمازون من الاستحواذ على بي.بي.إي بوك وبيلباك وإيرو وريغ وزابووس وهول فودز، بينما استحوذت غوغل على أي.دي.سوب ويوتيوب وأندرويد ودوبل كليك.

كما يسعى المشرعون للحصول على معلومات عن السياسات المختلفة، بما في ذلك قرار غوغل فرض تسجيل الدخول إلى متصفح كروم تلقائيا لأي مستخدم يريد تسجيل الدخول إلى أي خدمة من خدمات الشركة.

وطلبت اللجنة معلومات من المديرين التنفيذيين بشأن حصص شركاتهم في السوق وعن أبرز المنافسين لهم وأكبر زبائنهم وغيرها من البيانات الأخرى المتعلقة بتحقيقات سابقة.

ويبدو أن أبل عليها تقديم تبريرات مقنعة حول متجر آب ستور، مثل قرار إزالة بعض تطبيقات الرقابة الأبوية، وسياساتها في ما يتعلق بما إذا كان يمكن لمستخدمي أيفون تعيين تطبيقات غير تابعة لشركة أبل كتطبيقات افتراضية.

كما أن فيسبوك مطالبة بتقديم كافة الاتصالات المتعلقة باستجواباتها على تطبيقات واتساب وإنستغرام وأونافو، بالإضافة إلى قراراتها بشأن دمج إنستغرام وواتساب ومسنجر.

ويريد المشرعون الحصول على رسائل بريد إلكتروني من كبار المسؤولين التنفيذيين، وهم الرئيس التنفيذي لأبل تيم كوك، والرئيس التنفيذي لأمازون جيف بيزوس، والرئيس التنفيذي لفيسبوك مارك زوكربيرغ، والرئيس التنفيذي لإفابت لاري بيغ.

ونسبت وكالة رويترز لمصادر مطلعة على القضية، لم تكشف عن هويتهم، تاركهم بان الرسائل، التي يجب الرد عليها بحلول يوم 14 أكتوبر المقبل، تتعلق أيضا بعمليات الاستحواذ التي



هيمنة شرسة تحتاج للترويض

مكافحة الاحتكار الخاصة التحقيق في قضايا مصدرة أم تحتاج إلى تحسين لتعزيز المنافسة في الأسواق الرقمية. وهذه التحركات من الحزبين، تشير إلى أن المشرعين والمسؤولين المنتخبين من كلا الحزبين الرئيسيين لديهم أرضية مشتركة مع تزايد الغضب من استخدام البيانات الخاصة وهيمنة العديد من الشركات الكبرى على الإنترنت. واقترح النواب المتشددون مؤخرا تفكيك بعض شركات التكنولوجيا الكبرى.

يواجه عمالقة وادي السيليكون مأزقا كبيرا في ظل الضغوط المسالطة عليهم لمعرفة كافة تفاصيل نشاطاتهم في السنوات العشر الأخيرة مع تزايد شكوك السلطة التشريعية الأميركية من احتمال قيامهم بتجاوزات لا تتسجم مع قوانين المنافسة في السوق.

الجدل المحتدم بشأن نشاط شركات التكنولوجيا الأميركية في السوق. وقال دوغ كولينز، كبير الجمهوريين في اللجنة، "تحقق للجنة القضائية في العلاقة بين عمالقة التكنولوجيا والمنافسة في السوق".

ويأتي التحرك بينما يقوم فيه منظمون اتحاديون والنيابة العامة في خمسين ولاية أميركية بفتح تحقيقاتهم المستقلة حول فيسبوك وغوغل. وقال جيري نادر، كبير الديمقراطيين ورئيس اللجنة "هناك أدلة متزايدة على أن بعض شركات قد حصلت على حصة كبيرة من التجارة والاتصالات عبر الإنترنت".

وأوضح نادر الذي قام بتوقيع الخطابات إلى جانب كولينز والممثل الجمهوري ديفيد سيسلين أنه على مختلف، بما في ذلك البريد الإلكتروني والملفات القانونية والبيانات المالية التفصيلية من تلك الشركات على مدار العقد الماضي.

وتستخدم اللجنة سلطات بموجب قانون معني بمكافحة ممارسات مانعة للمنافسة، في محاولة منها لإنهاء حالة